الفصل الرابع

ابن جني بتن السابقتن واللاحقتن ومكانته الصرفية

1- تأثر ابن جني بسابقيه تصريفيًّا.
2- أثر ابن جني في لاحقيه تصريفيًّا.
3- مكانته بين الصرفيين.
4- أقوال العلماء في ابن جني الصرفي.
5- نتائج البحث.
6- توصيات الباحث.

يرى بعض أساتذتنا المحدثين أن علم الصرف قد مر بمراحل ثلاث:

الأولى: مرحلة النشوء والتكوين، وهي تبدأ منذ عصر أبي الأسود الدؤلي 67هـ واضع أساس علم النحو.

والثانية: مرحلة العناية به وتخليصه من النحو، وتبدأ من عصر معاذ بن مسلم الهراء 187هـ الذي زاول التصريف وحده بعيدًا عن النحو بعد طول نظر في كتاب سيبويه.

والثالثة: مرحلة التمام والاكتمال، وتبدأ من عصر أبي الفتح بن جني إلى وقتنا هذا، حيث ظهر التأليف في الصرف مستقلاً عن النحو وعنى العلماء بدراسة أصوله ووضع الشروط لموضوعات مسائله، وأن شروط قلب الواو والياء ألفًا وشروط الإدغام الواجب، وجمع الشباه والنظائر في أبواب النسب والتصغير والإعلال وغيرها إنما هي من صنع العلماء في هذا الدور، ومن ثمرات أفكارهم[1].

فابن جني على هذا على رأس طور التمام والاكتمال، طور النضج والاستواء، وهو قول يضع ابن جني في مكانة الريادة لهذا الطور من أطوار علم التصريف، ويضيف إلى ابن جني ريادة جديدة له في مسيرة هذا العلم، وما كان لابن جني أن يتسنم هذه القمة لولا تأثره بمن قبله تأثرًا مباشرًا بالتلمذة والتلقي، أو غير مباشر بالقراءة والاطلاع والدراسة وتلقي الروايات عنهم، مما ظهرت آثاره عليه واضحة في جوانبه الصرفية، ثم كان تأثيره فيمن تلاه من العلماء من تلك النواحي أيضًا، ودراستنا لذلك مع ما درسناه من صرف ابن جني ومنهجه توضح أمام أعيننا حقيقة مكانة أبي الفتح في مضمار التصريف وهو ما دعمته أقوال العلماء والمؤرخين.

أولًا: تأثر ابن جني بسابقيه تصريفيًّا:

تتعدد نواحي تأثر ابن جني بمن قبله من العلماء، ويمكن أن نبلورها في النقاط التالية:

1- مادة كتبه:

جل ما في هذه الكتب من مادة صرفية قد أخذها ابن جني من سابقيه، مضافًا إليها

(1) تصريف الأفعال لعبد الحميد عنتر ص12.

تحليلاته واستنباطاته وتعليلاته واستدلالاته واستقصاءاته العديدة، فهو قد تلقى عن كثير من الأساتذة في رحلاته في أقاليم الدولة الإسلامية[2]، وهو يصرح كثيرًا بأسمائهم، وربما أخذ او روى عنهم، فقد يقول:«حدثنا أبو علي قال: قال أبو سعيد ...»[3]، أو يقول:«وأخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد القرميسيني عن أبي بكر بن هارون الروياني عن أبي حاتم في كتابه الكبير في القراءات قال: ...»[4]، أو يقول:«وروينا عن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال: ...»[5]، وقد يأخذ قدرًا كبيرًا من هذه المادة الصرفية عن طريق الكتب عمن لم يتلق العلم منهم، فيقرأ كتاب سيبويه إلى الحد الذي يجعله يتبين ما فيه من فوائت يذكر بعضها ويدافع عنه ضد ما ادعاه عليه المبرد[6]، ويعقد في (الخصائص) بابًا في (سقطات العلماء) يتناول فيه كثيرًا من الكتب والعلماء، وما رآه وما روى من نقد عليهم، فينتقد كتاب (العين) للخليل و(الجمهرة) لابن دريد، ويروي ما اتهم فيه بعضهم بالتصحيف والغلط[7]، مما يدل على تعمقه في قراءة كتبهم والوقوف على سقطاتهم، ومن أجل ذلك قلنا: أن جل ما في كتبه من مادة صرفية هي من سابقيه، مضيفًا إليها من ذات نفسه، ووحي عقله ما اهتدى إليه من آراء وتحليلات وتعليلات وغير ذلك.

2- أدلة هذه الصناعة وأسرارها:

وأعني بها التعليل لما يرد من الظواهر اللغوية، والاستدلال بالسماع، والاستدلال بالقياس والرجوع إلى الاشتقاق ونحوهما، وقد تلقى عنهم أبو الفتح أصول هذه الأشياء، ثم قام بتنميتها، ولا سيما التعليل والقياس، فمثال ما يذكره من حرصه على السماع:«ووجدت بخط أبي العباس محمد بن يزيد رحمه الله، يقال: امرأة ضهباء، إذا لم يكن لها ثديان، مثل الجَدّاء»[8]، وقوله:«وأخبرنا ابن مقسم عن ثعلب قال: يقال:

(2) انظر أساتذة ابن جني ص من هذا البحث.
(3) الخصائص 7/1.
(4) المرجع السابق 75/1.
(5) المرجع السابق 339/1.
(6) المرجع نفسه 185/3 وما بعدها.
(7) المرجع نفسه 282/3- 309.
(8) المنصف 110/1.

استصوبت الشيء ولم يقل: استصبت ...»[9]، وقوله:«فقد حكى أبو الحسن عنهم، هار الجرف يهير»[10]، ومما يشير إلى استلهامه منهم روح القياس، قوله عن رأي الأخفش بجواز أن تبنى على غير أمثلة العرب لمجرد البناء:«وكان الخليل وسيبويه يأبيان ذلك ويقولان: ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وما لم يكن في كلام العرب، فليس له معنى في كلامهم، فكيف تجعل مثالًا من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى؟ وهذا هو القياس»[11]، وقوله:«واستدل أبو عثمان على أن إمعة فعَّلة بأنه ليس في الكلام إفعلة صفة، وهذا هو استدلال سيبويه وهو صحيح»[12]، وقوله:«قال أبو علي: ألا ترى أنهم لما حذفوا الهمزة من يكرم أثبتوها في إكرام، فكان ذلك كالعوض من حذفها لأنها إذا ثبت في بعض هذه الأمثلة كانت لذلك كالثابتة في الباقي»[13]، أما عن التعليل الذي استقى ابن جني منهم أصوله الأولى فيدل عليه قوله:«وذهب أبو العباس إلى أن نحو مقام ومباع إنما اعتل؛ لأنه مصدر للفعل أو مكان، دون أن يكون فعل ذلك به؛ لأنه على الفعل»[14]، وقوله:«وأما الماطرون فذهب ابو الحسن إلى أنه رباعي، واستدل على ذلك بكسر النون مع الواو، ولو كانت زائدة لتعذر ذلك فيها»[15]، وأيضًا قوله:«وسألت أبا علي فقلت له: هلا حقَّروا سَفَرْجلا، وكسروه، ولم يحذفوا من آخره شيئًا، فقال: لم يجز ذلك لأن التحقير والتكسير ضرب من التصرف، وأصل التصرف للأفعال؛ لأنها بالزوائد أحق، فلما لم يكن لهم فعل خماسي، لم يكسر نحو سفرجل، ولا حقرب إلا بحذف حرف ليصير إلى باب دحرج فيمكن فيه التصريف، فهذا قول حسن سديد، وهو تلخيص قول سيبويه»[16]، وعنهم أيضًا أخذ ابن جني الرجوع إلى

(9) المرجع السابق 277/1.
(10) الخصائص 81/2.
(11) المنصف 180/1.
(12) المرجع السابق 116/1.
(13) المنصف 65/1.
(14) المرجع السابق 276/1.
(15) الخصائص 216/3.
(16) المنصف 33/1.

الاشتقاق ومن أدلة ذلك الأخذ قوله:«فأما مران، فحكى سيبويه عن الخليل أن النون فيه من الأصل، وذهب إلى أن اشتقاقه من المرانة وهي اللين، فجرى عنده مجرى حماض من الحموضة، فما كان من هذا النحو يحتاج فيه إلى الاشتقاق، ولا يقضي عليه بشيء إلا يثبت»[17]، وما نقله عن الزجاج وهو:«واستدل أبو إسحاق الزجاج على أنه لا يجوز أن يكون أفعل ولا فوعلا من ولق يلق إذا أسرع، بقولهم: مألوق، كما ذهبت إليه»[18]، ومنه ما يذكره في حوار له مع أبي علي:«سألت أبا علي عن شمأل وشأمل ... فقال: إن الهمزة قد زيدت غير أول في جُرائض وثيدلان وأحرف غير هذه، فكأن أبا حمله على هذا مع الاشتقاق أولى من أن يجعله أصلاً رباعيًا»[19]، ومن ذلك يتضح شدة تأثره بهذه الأدلة والأسرار، ولكنه لم يكتف بما ورد إليه منها، وإنما أكمل ناقصها، ووسع جوانبها، وفرع أصولها، حتى غدت تلك الأدلة الصناعية لديه غير ما كانت عليه قبله.

3- مصطلحاته:

تكاد المصطلحات الصرفية عند أبي الفتح أن تكون مصطلحات سابقيه، كالتعبير بالزيادة والحذف والبدل والإدغام، والنسب (أو الإضافة)، والتصغير (أو التحقير)، والحرف الصحيح والمعتل وغير ذلك، وهو كما قلت لا يختلف مع من قبله فيها أدنى اختلاف، غير أنه زاد عليها -كما سبق- بعض المصطلحات الجديدة، مثل (الإدغام الأصغر) الذي يطلقه على كل ما فيه تقريب صوت من صوت[20]، وكذا مصطلح (التغيير بالحركة والسكون) الذي ضمنه بعض المسائل التي سماها الصرفيون بعده (الإعلال بالنقل)[21]-كما سيجئ- وفيما عدا هذا فلا تخرج مصطلحاته الصرفية عن سابقيه.

4- شواهده:

---

(17) المرجع السابق 134/1.

(18) المرجع نفسه 116/1.

(19) المنصف 106/1.

(20) الخصائص 139/2- 145.

(21) التصريف الملوكي ص45- 47.

استقى ابن جني من سابقيه شواهده كلها؛ لأنه عاش في عصر فسدت فيه السلائق، واختبلت الألسنة، واكتفى النحاة والصرفيون واللغويون بما لديهم من محصول السماع، فاقتصر أبو الفتح على ما نقله من شواهد السابقين عليه، أما ما كان يسمعه ممن يشافههم من أعراب عصره من أقوال أو أشعار، فقد كان يدونها في كتبه لا لغرض الاستشهاد بها أو الاستناد إليها في وضع أصول أو تقرير قواعد، وإنما كانت مسموعاته منهم فضل توثيق وقوة تأكيد لما رواه سابقوه[22].

وهو في كثير من الأحيان يصرح باستمداده الشواهد من السابقين عليه، كأن يقول:«ومن ذلك بيت الكتاب: ...»[23]، أو يقول:«وأنشد أبو العباس لكناز بن نفيع بقوله لجرير: ...»[24]، وقوله أيضًا:«كما أنشده أبو زيد من قوله: ...»[25]، وكذلك قوله:«أنشد الفراء: ...»[26].

5- أسماء أبوابه:

اختار ابن جني لأبوابه الصرفية أسماء أبواب السابقين عليه في أكثرها، مثل: (النسب)[27]، و(التصغير)[28]، و(الإمالة)[29]، و(ألفات القطع والوصل)[30]، و(النونين)[31]، ولكنه أجرى تغييرًا في بعض الأسماء الأخرى، وأضاف أسماء أخرى لم تكن موجودة، وهيأ ببعضها لظهور أسماء اخرى استمرت إلى عصرنا، فقد أضاف

(22) الخصائص 1/78، 240، 250، 2/105 وغيرها.

(23) المرجع السابق 2/358.

(24) المرجع نفسه 2/182.

(25) المرجع نفسه 2/77.

(26) المرجع نفسه 2/335.

(27) اللمع ص279، سيبويه 3/335 وما بعدها، المقتضب 3/137 وما بعدها، والتكملة ص82.

(28) اللمع ص290، سيبويه 3/415 وما بعدها، المقتضب للمبرد 2/236 وما بعدها، التكملة ص156 وما بعدها.

(29) اللمع ص327، سيبويه 4/117 وما بعدها، المقتضب للمبرد 3/42 وما بعدها، التكملة ص167.

(30) اللمع ص305، المقتضب للمبرد 1/80، 2/87.

(31) اللمع ص272، سيبويه 3/508 وما بعدها، المقتضب للمبرد 3/11 وما بعدها.

(باب الحذف)[1] ولم يكن موجودًا في كتب السابقين، بل كان متناثرًا بين ثناياها، وكذلك ما سماه (عقود وقوانين ينتفع بها في التصريف) فقد ضمنها بعض مسائل الإعلال بالقلب[2]، وكان ذلك مهيئًا لتسميتها بهذا الاسم بعد ذلك[3]، ومنها أيضًا ما ما سماه (التغيير بالحركة والسكون)[4]، إذ لم يكن ثم باب في كتب السابقين بهذا الاسم، الاسم، والذي يحوي بعض مسائل (الإعلال بالنقل) وهو ما سمي به على يد المتأخرين عنه[5].

6- تعريفات أبوابه:

لم يعرِّف ابن جني كل أبوابه الصرفية، وإنما ذكر لبعضها تعريفًا، وأغفل تعريف بعضها الآخر، وربما تركها اكتفاء بتعريفها في كتب له لم تصلنا، وقد لوحظ أن ترْك التعريف ظاهرة بارزة عند المتقدمين، ولعل ذلك راجع إلى أن العلم يكون في غير طور نضجه واكتماله، بأن يكون ناشئًا أو في طريق التقدم والنمو، وما ذكره أبو الفتح من تعريفات يستوحي فكرته أو لفظه من سابقيه أحيانًا، ويسبق به في بعض الأحيان، فهو في تعريفه للإمالة يقول:«معنى الإمالة هو أن تنحو بالفتحة إلى الكسرة فتميل الألف نحو الياء لضرب من تجانس الصوت»[6]، ولم يعرِّف سيبويه الإمالة[7]، على حين يقول يقول المبرد:«وهو أن تنحو بالألف نحو الياء»[8]، ومن الواضح أن ابن جني متأثر بتعريف المبرد، وإن يكن أربى على تعريفه وزاده وضوحًا، وفي تعريفه للمصدر يقول ابن جني:«المصدر كل اسم دل على حدث وزمان مجهول»[9]، ويقول فيه

(1) التصريف الملوكي ص33 وما بعدها.
(2) التصريف الملوكي ص47- 56.
(3) شرح المفصل 54/10 وما بعدها، شرح الرضى على الشافية 76/3 وما بعدها.
(4) التصريف الملوكي ص45- 47.
(5) شرح المفصل 70/10 وما بعدها، شرح الرضى على الشافية 143/3 وما بعدها، أوضح المسالك 314، الأشموني 320/4.
(6) اللمع ص327.
(7) سيبويه 117/4.
(8) المقتضب للمبرد 42/3.
(9) اللمع ص131.

سيبويه:«واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه؛ لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث»[1]، فمن الواضح تأثر ابن جني بسيبويه في هذا التعريف الذي يبدو أن سيبويه لم يكن يقصده لذاته، ولكن ابن جني يلتقط الفكرة ويصوغها هذا الصوغ التقريري، وإن عبنا عليه -سابقًا- تعبيره (وزمان مجهول) إذ هي توحي بأنه يدل على زمان، ولكنه مجهول مع أن المصدر لا يدل على الزمان البتة، ولعل ابن جني أراد النص على عدم تضمن المصدر للزمان، ولكنه تسامح في تعبيره، وحين يقول ابن جني في تعريف اسم التفضيل، أو قل شرح مفهومه:«معناه: أنهما قد اشتركا في الصفة، وزاد أحدهما على الآخر فيها»[2]، وعلى الرغم مما انتقدناه فيه[3] فإن سيبويه يقول:«ويتم في قولك، ما أقوله وما أبيعه؛ لأن معناه معنى أفعل منك وأفعل الناس؛ لأنك تفضله على من لم يجاوز أن لزمه قائل وبائع، كما فضلت الأول على غيره وعلى الناس»[4]، وليس لقائل أن يقول بأن هذا تعريف، وكل ما يستطاع قوله هو أن سيبويه يذكر أن معنى التعجب ويماثله التفضيل أن يشترك شيئان في صفة وأن أحد الطرفين زاد على الآخر فيها، وهذا المعنى المستخلص من عبارة سيبويه، هو ما عبر عنه ابن جني في عبارة لا يلحقها الغموض ولا يعوزها التفسير، وهذا أيضًا ما صنعه ابن جني في تعريفه لاسم الآلة[5]، ولكن ابن جني يسبق بتعريفه للاشتقاق[6]، النسب[7]، وجمع التكسير[8]، فهذه الأبواب كان ابن جني أول من تعرض لتعريفها، ولا ضير عليه أن يأتي التعريف غير مكتمل الجوانب، فحسبه أن يكون فيه -كان في غيره- رائدًا.

---

(1) سيبويه 34/1.

(2) المنصف 319/1.

(3) انظر ص من هذا البحث.

(4) سيبويه 350/4.

(5) الخصائص 100/4، سيبويه 94/4.

(6) المنصف 4/1، سيبويه 21/1، 88/4 وما بعدها، المقتضب للمبرد 71/1- 89، التكملة ص162- 167.

(7) اللمع ص279، سيبويه 335/3 وما بعدها، المقتضب للمبرد 133/3 وما بعدها، التكلمة ص82 وما بعدها.

(8) اللمع ص246، وانظر سيبويه 567/3، التكملةص131.

من أخطاء أبي الفتح:

اخترت هذا الموضوع لذكرها لأن ما وقعت عليه من أخطائه، هي ةمن قبيل الخطأ في النقل، وهو في النقل عن المبرد خاصة، فمن ذلك:

1- ينقل ابن جني عن المبرد أنه لا يرى الهاء من حروف الزيادة، وأنها تلحق بعد تمام الكلمة[1]، وبالعودة إلى (المقتضب) للمبرد وجدته يقول:«فأما أمهات، فالهاء زائدة؛ لأنها من حروف الزوائد، تزاد لبيان الحركة في غير هذا الموضع فزيدت«[2]، فكلامه صريح في وقوعها زائدة.

2- وهو ينقل عنه أيضًا أنه أجاز إتمام اسم المفعول من الأجوف الواوي[3]، وبالرجوع إلى (المقتضب) للمبرد وجدته يجعل ذلك مقصورًا على الضرورة فقط[4].

والخطأ واضح في الحالتين، ولا أجد لابن جني معتذرًا عنه إلا بالسهو فقط، إذ لا يجوز أن يتهم ابن جني بسوء، أو التعصب عليه، برغم مجابهته له حين تهجم المبرد على سيبويه[5]، وأربأ بابن جني عن هذا، فما عرفناه إلا متعصبًا للحق حيثما حل وصقع[6].

ثانيًا: أثر ابن جني في لاحقيه تصريفيًّا:

يمتد هذا الأثر في بعض جوانبه إلى الكثيرين ممن جاءوا بعد ابن جني، سواء في ذلك مَن كانوا تلاميذ مباشرين له أم من تتلمذوا على كتبه الصرفية، وإن كان ها الأثر قد امتد في بعض الجوانب الأخرى لكل علماء ودارسي علم التصريف، كما يلي إن شاء الله وسنفصل هنا مواضع التأثير كما تظهر في كتب اللاحقين له، سواء صرحوا بالأخذ منه أم لم يصرحوا.

أ- تعريفاته لأبوابه:

---

(1) سر الصناعة ق146- 147.

(2) المقتضب للمبرد 169/3.

(3) المنصف 286/1.

(4) المقتضب للمبرد 102/1.

(5) الخصائص 287/3.

(6) سر الصناعة ق147.

ينقل بعض المتأخرين عنه ما عرف به بعض أبوابه، وكذا تعريفه لعلم التصريف فمن ذلك:

1- علم التصريف:

يعرفه ابن جني بقوله:«التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى»[1]، ويقول أيضًا:«التصريف هو أن تأتي إلى الحروف الأصول، فتتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغيير فذلك هو التصريف فيها والتصريف لها»[2]. ويأتي من بعده من ينقلون التعريف نفسه بصورة أو بأخرى، فيقول صاحب (نزهة الطرف في علم الصرف):«فالتصريف تفعيل من الصرف، وهو أن تصرف الكلمة الواحدة تتولد منها ألفاظ مختلفة ومعان متفاوتة»[3]، ثم من بعده صاحب (متن التصريف العزي) فيقول:«اعلم أن التصريف في اللغة: التغيير، وفي الصناعة: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها»، ثم بعض أساتذتنا المحدثين فيعرفع بتعريفين يقول في إحداهما:«فعلم الصرف هو معرفة القواعد التي يمكن بها صياغة الأبنية المختلفة وأحوال هذه الأبنية التي ليست بإعراب ولا بناء»[4]، ثم يقول في الثاني -وهو الموافق لتعريف ابن جني-:«سبق في تعريف علم الصرف أنه تغيير للكلمة على أوجه مختلفة»[5]، ومثله ما نقله كذلك بعض المتأخرين والمحدثين[6].

2- تعريف المصدر:

يعرفه ابن جني بقوله:«المصدر كل اسم دل على حدث وزمان مجهول»[7]، ومن

---

(1) المنصف 3/1.

(2) التصريف الملوكي ص2.

(3) نزهة الطرف في علم الصرف، للميداني ص2.

(4) الصرف لطه الزيني ص6.

(5) المرجع السابق ص7.

(6) شرح التفتازاني على مختصر الزنجاني ص3، الاشتقاق لعبد الله أمين ص (د) من المقدمة.

(7) اللمع ص131.

بعده يقول ابن الحاجب:«المصدر: اسم الحدث الجاري على الفعل»[1] وهو لم ينص على ضرورة نفي الزمان عن مدلوله، ومن بعده ابن مالك يقول:

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلوليْ الفعل كأمْنٍ من أمِنْ[2]

فقد عاد إلى تعريف ابن جني بأن نص على دلالة المصدر على الحدث مع نفي الزمان.

3- اسم التفضيل:

يقول عنه ابن جني:«معناه أنهما قد اشتركا في الصفة، وزاد أحدهما على الآخر فيها»[3]، وقريب منه قول ابن الحاجب:«اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره وهو أفعل»[4]، ولعل سماجة التركيب هي التي جعلت بعض المحدثين والكتب المدرسية التي بين أيدي التلاميذ تعود إلى عبارة ابن جني[5].

4- تعريف النسب:

يقول عنه ابن جني:«النسب إلى كل اسم بزيادة ياء مشددة مكسور ما قبلها»[6] وهو -كما يبدو- تعريف عملي، ولكنه أول تعريف يصلنا، وقد احتذى بعض المحدثين حذوه، فيقول الزمخشري في (الأنموذج) في تعريف المنسوب -لاالنسب كما صنع أبو الفتح-:«المنسوب: هو الاسم الملحق بآخره ياء مشددة للنسبة إليه»[7]، ويضيف في (المفصل):«مكسور ما قبلها علامة للنسبة إليه»[8]، ويذكر ابن الحاجب تعريفًا له فيقول:«المنسوب: الملحق بآخره ياء مشددة ليدل على نسبته إلى المجرد عنها»[9]،

---

(1) شرح الكافية للرضى 191/2.

(2) ألفية ابن مالك (باب المفعول المطلق).

(3) المنصف 319/1.

(4) شرح الرضى على الكافية 212/2.

(5) شذا العرف ص79، التبيان في تصريف الأسماء 80/1، القواعد الأساسية للنحو والصرف لتلاميذ المرحلة الثانوية ليوسف الحمادي وآخرين ص214.

(6) اللمع ص279.

(7) الأنموذج في النحو للزمخشري ص94.

(8) شرح المفصل 141/5.

(9) شرح الرضى على الشافية 4/2.

وواضح أن التعريفين يتجهان نحو التعريف العلمي للمنسوب، ولكنهما يكادان ينطقان بالتأثر بتعريف ابن جني، هذه هي أولى النقاط التي يظهر فيها أثر ابن جني في لاحقيه بما لا يقبل الجدل.

ب- أسماء أبوابه:

رأينا من قبل أن هناك أسماء جديدة ابتكرها ابن جني أو طورها أو أعدها للتطوير وهاك موقف اللاحقين منها:

1- الحذف:

وهو اسم جديد لباب جديد جمع فيه ابن جني بعض مسائل الحذف وسماه باسمها، والصرفيون اللاحقون له تابعوه في اسمه ومضمونه وإن زادوا على مسائله[1].

2- التغيير بالحركة والسكون:

وهو اسم جديد وضعه ابن جني ليدخل تحته ما سماه به الصرفيون بعد ذلك (الإعلال بالنقل)[2]، وإن كان بعضهم يضع له عنوانًا قريبًا من العنوان الأصلي الذي وضعه له أبو الفتح فيسميه:«باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل إلى الساكن الصحيح قبله«[3]، وهو عنوان طويل لا يؤثره ابن جني كما أسلفنا.

3- فصل مِن البناء والغرض فيه عند التصريفيين الرياضة والتدريب:

وابن جني بهذا يكون أول من أعطى لهذا الباب اسمه الذي بقى له في كتب الصرفيين على مر الأجيال[4].

4- عقود وقوانين ينتفع بها في التصريف:

لعل إفراد ابن جني لهذه المسائل من الإعلال بالقلب تحت عنوان خاص لشعور منه باختلافها شيئًا ما عن بقية مسائل الإبدال، ودخولها تحت ما سماه الصرفيون بعده

---

(1) شرح الرضى على الشافية 2/3، 29، التسهيل ص312، أوضح المسالك ص316، وشرح التصريح 395/2، همع الهوامع 217/2- 219 وغيرهم.

(2) شرح الرضى على الشافية 143/3، شرح الأشموني 320/4.

(3) أوضح المسالك لابن هشام ص314.

(4) شرح الرضى على الشافية 294/3، شذا العرف في فن الصرف ص176.

(الإعلال بالقلب)[1]، وكأنما خطوة ابن جني يفصل هذه المسائل كان تهيئة لأن يكون لها باب يضمها مع مثيلاتها، إذن فقد تلقف اللاحقون أسماء أبواب أبي الفتح بالقبول أو بشيء من التعديل الطفيف، ولقد كان لعناوينه أثرها في دفع عجلة التطور الصرفي لتستضيء بها أو ربما طور منها كتب التصريف إلى وقتنا هذا.

جـ- آراؤه:

احتشدت كتب التصريف بعد ابن جني بالعديد من آرائه، ولذا يستعرض الباحث نماذج منها ويحيل إلى مواضع غيرها من كتبه:

1- نقل عنه ابن يعيش والأشموني أنك حين تحذف من الخماسي حرفًا في التصغير والتكسير، فإنه من الواجب أن تنقله تقديرًا إلى أقرب المثل منهم، مثل تجري عليه التكسير أو التصغير[2]، وقد صرح الأشموني بنقله الفكرة ونسبها إلى صاحبها ولم يفعل ذلك ابن يعيش[3].

2- ينقل الرضى ما ذكره ابن جني من وجوه الشبه بين فعلية وفعولة تشبيهًا لواو المد بيائه لتساويهما في المد، وكون كل منهما ثالثة بعد العين وأنهما لهذا يكونان ردفًا في القصيدة الواحدة[4]، ولكنه يترك بعض وجوه الشبه الأخرى كجواز تحريكهما دون الألف، وأن فعول وفعيل يصطحبان على الموضع الواحد فيقال: أثيم وأثوم ورحيم ورحوم كما ذكر ابن جني[5] والغريب أنه لم يشر إلى ابن جني البتة.

3- ينقل ابن يعيش عبارة ابن جني بما يشبه النقل الحرفي في استحالة الابتداء بالساكن فيقول ابن يعيش:«فقد ظن بعضهم أن ذلك في لغة العرب لا غير، وأن ذلك ممكن في لغة قوم آخرين، ولا ينبغي أن يتشاغل بالجواب عن ذلك لأن سبيل معتقد ذلك سبيل من أنكر العيان وكابر المحسوس»[6]، فإن ابن جني يقول:«وليس لقول من

---

(1) شافية الرضى 76/3 وما بعدها، شرح المفصل 45/10 وما بعدها.

(2) الخصائص 162/3.

(3) شرح الأشموني 159/4، شرح المفصل لابن يعيش 117/5.

(4) الرضى على الشافية 3/2.

(5) الخصائص 115/1، 346/2.

(6) شرح المفصل لابن يعيش 131/9.

جوز الابتداء بالساكن من القدر ما يتشاغل بإفساده، وإنما سبيله في هذا سبيل من شك في المشاهدات من السوفسطية ومن ليس بكامل العقل»[1]، وبرغم ما يوشك أن يكون تطابقًا بين العبارتين فلم ينسبها ابن يعيش إلى ابن جني.

4- وينقل ابن يعيش كذلك شرطين مما اشترطه ابن جني لقلب الواو والياء ألفًا، وأولهما: ألا يؤدي إعلالهما إلى وقوع لبس، ولذلك صح في نحو غزوا ورميا والتقيان والنزوان، وثانيهما: ألا يكونا عينين لما لابد من صحته معنى ولذلك صحتا في نحو عوِرَ وصَيِدَ؛ لأنهما في معنى ما لابد من صحته وهو أعور وأصيد وكذا في اعتونوا واهتوشوا لكونهما بمعنى تعاونوا وتهاوشوا، وقد نقل ابن يعيش العبارة بأفكارها وأكاد أقول بألفاظها وبأمثلتها أيضًا[2]، وهناك آراء أخرى كثيرة لابن جني مبثوثة في كتب اللاحقين له[3]، وكلها تشهد بما للرجل من وجود حسي ماثل في أذهان الصرفيين من بعده.

د- تعليلاته:

يعد ابن جني -في اعتقادي- أكثر علمائنا تخصُّصًا وتعمُّقًا في العلل والأقسية، وكان لابد لمن يأتون بعده أن يُبهَروا بمحصوله الوفير منهما وأن يغترفوا من بحر علله الزاخر، فمن ذلك:

1- يأخذ ابن يعيش والرضى تعليل ابن جني لإسكان الفعل حتى احتاج إلى همزة الوصل، وذلك أن الأفعال موضوعة للتوهين والإعلال لتصرفها، وأنها لا تستقر على حال واحدة، فلذلك كثر فيها الإعلال، فشجعهم ذلك على تسكين أوائلها، فاحتاجوا إلى همزة الوصل[4]، وهنا أيضًا لم يشيرا إلى صاحب هذا التعليل[5].

---

(1) المنصف 53/1.

(2) شرح المفصل لابن يعيش 17/10.

(3) انظر المنصف 18/1- 19 وانظر معه شافية الرضى 7/1، نزهة الطرف ص5، التسهيل ص290، وانظر المنصف 280/1- 281، وانظر معه ابن يعيش 77/10، وانظر المنصف 326/1- 327، وانظر معه شرح التصريح 369/2.

(4) المنصف 55/1- 56.

(5) شرح المفصل 132/9، شرح الرضى 251/2.

2- يأخذ عنه ابن يعيش والرضى تعليله في تجويز تصغير الأسماء المبهمة، وهي أن الأصل فيها ألا تصغر لبنائها، والبناء يلحقها بضعف الحرف، بينما التصغير يبقى عليها قوة الاسم فتنافت الحالان، ولذلك قل الجمع بينهما، ولكن لعدم تأصلها في الإعراب، فلم يجذبها التصغير -الذي يقوي الاسمية- إلى تمكن المعرب، فاحتمل التصغير فيها مع بنائها كما احتمل وصفها[1]، ولقد أخذ كل منهما جوهر الفكرة دون نسبتها إليه[2].

3- ينقل ابن يعيش والرضى عن ابن جني علة فساد قول الأخفشي بأن الألف والهاء يخرجان من موضع واحد بعد الهمزة، فيدلل ابن جني على فساد ذلك وصحة قول سيبويه بأنك متى حركت الألف اعتمدت بها على أقل الحروف منها إلى أسفل فقلبتها همزة، ولو كانت الهاء معها لقلبتها هاء[3]، وهما ينقلان عبارة ابن جني بما يشبه النص الصريح دون أن ينسباها إليه[4].

وهناك غير ذلك من التعليلات التي ذكرها اللاحقون له مما لا يتيح المقام ذكرها[5]، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل ان بعضهم ينقل شواهد ابن جني كما ذكرها[6]، فإن قيل إن الشواهد قد تكون مأخوذة من غير ابن جني، فالرد على ذلك أن هناك شاهدًا من بينها لم يذكره سوى ابن جني كما تشهد بعض المراجع بذلك[7]، وقد يصل الأمر في تعقب آراء ابن جني وتعليلاته وتحليلاته إلى حد اتباعه في سهوه أو خطئه، فقد ذكر الباحث أن ابن جني نقل خطأ أن المبرد يجيز إتمام المفعول الواوي في غير الضرورة، وأن عبارة المبرد في كتابه (المقتضب) صريحه في قصر ذلك على الضرورة[8]، ولكن بعض المتأخرين يتابع ابن جني حتى في هذا الخطأ فينقله عنه[1]،

---

(1) التمام ص58- 59.

(2) شرح المفصل 139/5، شرح الشافية للرضى 284/1.

(3) سر الصناعة 52/1.

(4) شرح المفصل 124/10، شرح الرضى على الشافية 251/3.

(5) انظر اللمع ص293 ومعه شرح الشافية للرضى 211/1، شرح التصريح 222/2، شرح الأشموني 166/4، حاشية الصبان 166/4.

(6) انظر الخصائص 367/1- 368 و شرح المفصل لابن يعيش 502/6 وما بعدها.

(7) معجم الشواهد العربية لعبد السلام هارون (حرف الهاء) وغيره.

(8) انظر المنصف 286/1، والمقتضب للمبرد 102/1.

وكفى هذا تقديرًا لابن جني وثقة به، وحرصًا على تتبعه فهو -كما وضح لنا- من كبار رواد هذا العلم، والمتخصص في علله وأقيسته الكاشف عن قناع غوامضه، والمتمكن من ضبط شوارده.

ثالثًا: مكانته بين الصرفيين:

نستطيع أن نحدد لابن جني مكانته اللائقة به بين علماء التصريف على ضوء الحقائق التالية:

1- أن ابن جني هو شارح أول كتاب يصلنا مما هو خاص بالتصريف، وأعني به كتاب أبي عثمان المازني المسمى (التصريف)، ولم يكن شرحه له إلا مجالًا خصبًا يبث من خلاله ابن جني كثيرًا من آرائه الصرفية وتحليلاته وتعليلاته، فهو أحيانًا يقول:«قد شرح هذا الموضع في إيجاز، وأنا أذكر غير ما جاء به»[2]، أو يقول:«وفيه عندي وجه آخر»[3]، وقد يثبت فيه نظراته في القياس وأنواعه وعلاقته بالسماع[4]، وهو يفرع القول ويستقصي المسائل والخلافات، فيقول:«ثم حدث من التغيير ما ذكره أبو عثمان عن الخليل وسيبويه والأخفش، ولكل واحد من الاعتلال لصحة مذهبه، وما يمكن أن يحتج به عنه ما اذكره، فأما الخليل ....»[5] ومثله قوله:«اعلم أن هذه المسألة يتفق فيها قول الخليل ويونس من أصلين مختلفين»[6]، وهو يقول في نهايته:«فهذا ما اقتضاه القول عندي في شرح هذا الباب، على أنني قد اختصرت مواضع فيه، وقضيت القول فيها، بعد أن وفيتها حقها»[7] وهو لا يكتفي بهذا بل يتبع كتاب أبي عثمان تفسير لغته بشواهده وحججه، ثم يفرد قسمًا يتناول فيه مسائل يسميها:«مسائل من عويص التصريف»[8] حتى قيل عن الكتاب:«وقام ابن جني بشرحه، وتمكين اصوله وتهذيب

---

(1) تسهيل الفوائد لابن مالك ص311.
(2) المنصف 185/1.
(3) المرجع السابق 245/1، 181/2.
(4) المرجع نفسه 277/1.
(5) المرجع نفسه 288/1.
(6) المرجع نفسه 86/2.
(7) المرجع نفسه 341/2.
(8) المنصف 97/3.

فصوله حتى جاء الكتاب سفينة لغة وصرف وأدب مكتظًا اكتظاظًا بالفرائد والفوائد والنوادر والقيمة العلمية»[1]، ولقد سئل الإمام الشنقيطي:«ما خير كتاب في علم الصرف؟ فقال -رضى الله عنه وأرضاه-: الشافية لابن الحاجب، وخير منها شرح ابن جني على تصريف المازني ولا يوجد إلا عندي»[2].

2- أنه أثرى علم التصريف بمؤلفاته التي كان بعضها مختصًا بالتصريف وهو (التصريف الملوكي)، وبعضها يجمع بين التصريف وغيره مثل: (سر الصناعة) و(المذكر والمؤنث) و(المقتضب) و(الخصائص)، وبعضها مما تكثر فيه مسائل التصريف مثل: (التمام في تفسير أشعار هذيل)، (المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة) و(تفسير أرجوزة أبي نواس) و(التنبيه في شرح مشكل أبيات الحماسة) وغيرها.

3- أن كتابه (التصريف الملوكي) يُعد خطوة جديدة على طريق علم التصريف:

أ- فقد عرف فيه علم التصريف أول تعريف عملي[3].

ب- ورتب موضوعاته ترتيبًا أدق مما رتبه السابقون، وجمع المسائل المتشابهة تحت فصل أو باب واحد، ووضع ما بينها من تكامل، فيذكر أن التصريف ينقسم إلى خمسة أضرب، هي الزيادة والبدل والحذف والتغيير بالحركة والسكون ثم الإدغام[4].

جـ- أنه كان مليئًا بالتجديد، ففيه أول تعريف عملي وبعض عناوين أبوابه أو فصوله جديدة، وأن فيه بابًا جديدًا لم يذكره الصرفيون قبله وهو (الحذف).

د- أنه -برغم نقصه- يُعد أكثر الكتب الصرفية حتى ذلك العصر اتجاهًا نحو المفهوم العلمي للصرف، بتعريفاته وتقسيماته وفصوله وعناوينه.

4- أنه خطا بالتعليل خطوة واسعة، حتى يكاد الباحث يقول إنه قد أنهى الكلام فيه، فلم يعد ثم حاجة إلى مزيد بحث أو دراسة، فقد توقف العلماء قبله عند مرحلة التعليل إثر الأحكام، ولكنه تخطى ذلك إلى دراسة التعليل ذاته، فذكر (علة العلة)[5]،

---

(1) أبو عثمان المازني المجدد ومؤلفاته وأثره لعبد العزيز فاخر ص424.

(2) المنصف 3/291.

(3) انظر التصريف الملوكي ص2- 3، وانظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي ص25.

(4) التصريف الملوكي ص4- 5.

(5) الخصائص 1/173- 174.

و(تخصيص العلل)[1]، (الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوِّزة)[2]، و(تعارض العلل)[3]، و(حكم المعلول بعلتين)[4]، و(إدراج العلل واختصارها)[5]، و(دور الاعتلال)[6]، وحدد مكانة علل النحويين بين علل المتفقهين والمتكلمين[7]، ودافع عن علل النحاة[8]، وذهب إلى أن العرب أرادت هذه العلل التي نسبها إليهم النحاة[9].

5- أنه وطد دعائم القياس، وفرع أصوله، فهو يجعل كلام العرب أحد أنواع أربعة: مطرد في القياس والاستعمال، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، وعكسه، وشاذ فيهما[10]، وهو يغلب السماع على القياس إن تعارضا[11]، ويغلب القياس إن أوجب حكمًا وجاز أن يرد السماع بغيره[12]، وأن القياس كما يكون على النظير يكون أيضًا على النقيض[13]، وأنه كما يقاس الفرع على الأصل فكذلك يقاس الأصل على الفرع[14]، وأن بين القياس والتصريف ارتباطًا شديدًا[15]، وأن القياس طريق لتكثير اللغة والتوسع فيها[16]، وغير ذلك مما لم يدع فيه للاحق موضع إضافة يضيفها.

6- أنه من رواد التيسير الصرفي بكتابه (التصريف الملوكي) بقصده وميله إلى

---

(1) المرجع السابق 1/144- 164.
(2) الخصائص 1/144- 164.
(3) المرجع السابق 1/164- 166.
(4) المرجع نفسه 1/166- 169.
(5) المرجع نفسه 1/174- 181.
(6) المرجع نفسه 1/181- 183.
(7) المرجع نفسه 1/183- 184.
(8) المرجع نفسه 1/48، 144- 145.
(9) المرجع نفسه 1/184- 186.
(10) المرجع نفسه 1/237- 251.
(11) المرجع نفسه 1/97- 98.
(12) المرجع نفسه 1/117.
(13) المرجع نفسه 3/66.
(14) الخصائص 1/112- 113.
(15) المنصف 1/2.
(16) الخصائص 1/114.

الإيجاز في عرض الموضوعات دون إخلال بالمادة الصرفية، وبسهولة عباراته وبساطة ألفاظه ووضوح تراكيبه، وبخلوه من الخلافات المذهبية والعناوين المطولة.

ولهذا كله فلا مغالاة إذا قلنا: أن ابن جني يحتل مكانة الصدارة من علم التصريف، وأنه -كما يذكر بعض المحدثين- بداية عصر النضج والكمال لهذا العلم[1]، وأنه لم يترك لمن جاء بعده إلا المزيد من التنظيم والصقل والتهذيب وأنهم جميعًا قد طبعوا بطابعه[2].

رابعًا: أقوال العلماء في ابن جني الصرفي:

تعددت أقوال العلماء والمؤرخين في مكانة ابن جني من علم التصريف، وهي كلها -كما سترى- تجمع على قدره وخطر أثره في هذا العلم، ويورد الباحث بعضًا من أقوال القدماء والمحدثين فيه، فمنها:

1- يقول عنه ياقوت في (معجم الأدباء):

«من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وصنف في ذلك كتبًا أبر بها على المتقدمين، وأعجز المتأخرين، ولم يكن في شيء من علومه أكمل منه في التصريف، ولم يتكلم أحد في التصريف أدق كلامًا منه»[3].

2- ويقول الثعالبي في (يتيمة الدهر):

«هو القطب في لسان العرب، وإليه انتهت الرياسة في الأدب .... وكان الشعر أقل خلاله، لعظم قدره وارتفاع حاله»[4].

3- ويقول الباخرزي في (دمية القصر):

«ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات وشرح المشكلات ما له، ولا سيما في علم الإعراب، فقد وقع منها على ثمر الغراب، ومن تأمل مصنفاته وقف على بعض صفاته»[5].

---

(1) تصريف الأفعال لعبد الحميد عنتر ص12.

(2) مجلو المجمع العلمي العربي 111/4/31.

(3) معجم الأدباء 81/12- 83.

(4) يتيمة الدهر 124/1.

(5) دمية القصر ص297.

4- ويقول ابن شهبة في (طبقات النحاة واللغويين):

«وكان أحد حذاق النحاة، وأحد علومه التصريف، ولم يتكلم أحد فيه بكلام ادق من كلامه فيه»[1].

5- ويقول ابن خلكان في (وفيات الأعيان):

«كان إمامًا في علم العربية»[2].

6- ويقول ابن الأنباري في (نزهة الألِبّا):

«وكان تبحر ابن جني في علم التصريف؛ لأن السبب في صحبته أبا علي وتغربه عن وطنه، ومفارقة أهله، مسألة تصريفية، فحمله ذلك على التبحر والتدقيق فيه»[3].

7- وتقول عنه (دائرة معارف البستاني):

«وتظهر براعته في المسائل الصرفية، وما يتعلق منها بالاشتقاق والإعلال والإبدال والحذف والإدغام ومخارج الحروف وأصواتها، فقد بلغ في دراستها مبلغًا عظيمًا»[4].

8- ويقول الأستاذ إبراهيم مصطفى في إحدى محاضراته:

«وتعلمون أن ابن جني هو بلا خلاف أفضل من بحث في علم الصرف»[5].

9- ويقول الدكتور محمد أسعد طلس في (مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق):

«ولا يعلم حقيقة أثر ابن جني في التصريف واللغة إلا من اطلع على آثار الصرفيين وأصحاب المعاجم من بعده، فإنها كلها مطبوعة بطابعه، وما نعرف بعد ابن جني عالمًا كتب في التصريف فأجاد فيه -على أنه لم يات بشيء جديد غير ما ذكره ابن جني- إلا الإمامين الكبيرين عبد القاهر الجرجاني 474هـ، وأحمد بن محمد الميداني صاحب مجمع الأمثال 518هـ»[6].

10- ويقول الأستاذ محمد علي النجار في مقدمة (الخصائص):

---

(1) طبقات ابن شهبة ق205.

(2) وفيات الأعيان 313/1.

(3) نزهة الألباء ص409.

(4) دائرة معارف البستاني 418/2.

(5) محاضرات 1932- 1933 بآداب القاهرة نقلاً عن مجلة المجمع العلمي العربي مج 111/1/31.

(6) مجلة المجمع العلمي العربي مج 111/1/31.

«بلغ أبو الفتح في علوم العربية مِن الجلالة والخطر ما لم يبلغه إلا القليل»[1]، ويقول:«ويبدو فضله وعلمه في كتبه ومباحثه التي توفر عليها وأحسن عرضها وهو يُعد بحق فيلسوف العربية وباقرها»[2].

نتائج البحث

يخلص الباحث من دراسته في هذا البحث إلى النتائج التالية:

1- أبو الفتح عثمان بن جني كتب في أبواب التصريف كلها، وذلك واضح فيما وصلت إليه يدي من كتبه.

2- وهو ذو منهج خاص في بحوثه وتفكيره تبرز فيه شمول نظرته، ودقة ملاحظته، وجدة تصوره وباتكاره، وتوسعه في التعليل، وفي القياس.

3- كان يتميز في مؤلفاته بالنهج العلمي التقريري في عرض الموضوعات، مع التنظيم والترتيب، في عبارة مشرقة وأسلوب جذاب يخفف من جفاف الصرف مع الإكثار من الشواهد والأمثلة.

4- كان بصريّ النزعة، يقول بآراء البصريين، وينسب نفسه إليهم، وينزع نفسه من غيرهم، ويغلب السماع على القياس، ويخطِّئ العرب، وأصحاب القراءات.

5- مع تمسكه بالنهج البصري، فقد كان مستقلاً، يرفض العصبية المذهبية، ويختار من آراء الكوفيين وغيرهم ما يقتنع بصوابه، ويخرج على إجماع المدرستين في بعض الأحيان.

6- كانت له آراء كثيرة وتعليلات وتحليلات لم يسبق إليها، وجرأة على تغيير أسماء بعض الأبواب، ووضع أبواب جديدة في الصرف العربي.

7- امتاز بالحرص على التيسير في الصرف العربي بما صنعه في كتابه (التصريف الملوكي)؛ بإيجازه في العرض ووضوح في التعبير واختصار في العناوين، وبعد عن الخلافات التي لا جدوى من ورائها.

8- تأثر بسابقيه من حيث أصول الصناعة وأدلتها، ومن حيث المادة العلمية،

---

(1) مقدمة كتاب (الخصائص) ص24.

(2) المرجع السابق ص26.

وشواهده وأبوابه وتعريفاته.

9- ترك أثرًا واضحًا في كل من جاء بعده من الصرفيين وطبعهم بطابعه فأخذوا عنه آراءه وتعليلاته وتحليلاته وأقيسته وبعض تعريفاته وأسماء أبوابه وعناوينه المختصرة.

10- هو من أهل الصدارة في علم التصريف، ويعد واحدًا من رواده الأول، تشهد بذلك أقوال العلماء والمؤرخين من قدامى ومحدثين.

توصيات الباحث

1- العمل على تعقُّب مؤلفات ابن جني واقتفاء أثرها، وجلب ما هو موجود منها في مكتبات العالم.

2- الاهتمام بتحقيق ما لا يزال مخطوطًا من هذه المؤلفات ليسهل تدارسها ويعم نفعها لدارسي العربية وقرائها.

3- التوفُّر على دراسة مؤلفاته دراسة متأنية ولا سيَّما كتابه (الخصائص) فهو -في رأي الباحث- كنز زاخر بفنون العربية ما نعرفه منها وربما ما لم نعرفه بعد.

والحمد لله أولًا وآخرًا.

****